# دور رأس المال البشري والاجتماعي في المشاركة السياسية والمدنية

## منظور أردني

# جدول المحتويات


٢ الملخص

٢ المقدمة

٢ رأس المال البشري والانخراط السياسي

٣ رأس المال البشري - الأردن

٤ التعليم في الأردن

٥ سوق العمل

٦ سوق العمل غير الرسمي

٧ هجرة الكفاءات

٧ الابتكار

٨ الصحة

٩ التوصيات

٩ العمل

٩ التعليم الأكاديمي والتقني والمهني

٩ الصحة

٩ الابتكار

١٠ المراجع

## الملخص

العلاقة بين رأس المال البشري والاجتماعي والمشاركة السياسية والمدنية هي جانب حيوي متداخل في المجتمعات حول العالم. في الأردن، تكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة، حيث يشكّل مدى انخراط المواطنين ومشاركتهم في الحياة السياسية عنصرًا محوريًا. يهدف موجز السياسة الثاني إلى تسليط الضوء على رأس المال البشري والاجتماعي وكيفية تأثيره على المشاركة السياسية والمدنية في السياق الأردني، مسلطاً الضوء على تداعيات التطور الديمقراطي والحوكمة في البلاد.

## المقدمة

يُشير رأس المال البشري، كما يعرفّه البنك الدولي، إلى المعارف والمهارات والتعليم والخبرة التي يمتلكها الأفراد داخل المجتمع. يتضمن ذلك التعليم الأكاديمي، والتدريب المهني، والرعاية الصحية، وفرص العمل التي تُسهم جميعها في قدرة الشخص على المشاركة الفعّالة في مختلف جوانب المجتمع، بما في ذلك المجالات السياسية والمدنية. من ناحية أخرى، يدور رأس المال الاجتماعي حول الشبكات والعلاقات والثقة التي يبنيها الأفراد داخل مجتمعاتهم. وتعرفّه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه "المؤسسات والعلاقات والمعايير التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية في المجتمع ويربط بينهم". يلعب رأس المال الاجتماعي دوراً كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية، لأنه مستمد من القدرة على التعاون البنّاء بين الأفراد، ويؤثر بشكل كبير على العلاقات البشرية والاقتصادية في المجتمع، وهي عناصر حاسمة كذلك في المشاركة المدنية والسياسية.

بالتالي، يلعب كل من رأس المال البشري والاجتماعي دورين مترابطين في تشكيل مستوى انخراط الفرد في الأنشطة السياسية والمدنية. فبينما يزوّد رأس المال البشري الأفراد بالمعرفة والمهارات لفهم القضايا السياسية والمساهمة في صنع القرارات، يوفر رأس المال الاجتماعي المنصة اللازمة للمشاركة الجماعية والتعاون.

## رأس المال البشري والانخراط السياسي

يعتبر رأس المال البشري، والذي يضم التعليم والمهارات والمعارف، عاملاً أساسيًا في تشكيل وعي الأفراد السياسي ومشاركتهم. بحيث يمتلك السكان الحاصلين على تعليم جيد القدرة على فهم القضايا السياسية المعقّدة ، وتقييم السياسات بشكل نقدي، والمشاركة بنشاط في الحوار العام. فعند استعراض نظرية الديمقراطية، كما يؤكد (O'Neill, ٢٠٠٦) ، يتضّح الدور الرئيسي المرتبط بالتعليم، والذي يعتبر أساسيًا في تطوير رأس المال البشري، وفي تنمية المهارات المدنية والأخلاق الديمقراطية. كذلك، يزوّد التعليم الأفراد بالأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة، ومساءلة المسؤولين والمطالبة بالشفافية، والتي تعتبر أمورًا أساسية في العملية الديمقراطية. علاوة على ذلك، تُسهم القوى العاملة الماهرة في تطوير مجتمع مدني

قوي يستطيع الدفاع بفعالية عن مصالحه. كما يُضفي هذا النهج إطارًا للفحص ليس فقط للكلف والمنفعة الحاصلة، بل ضمن سياق أوسع يعكس استثماراً وطنياً طويل الأمد يؤدي إلى فوائد اجتماعية غير مباشرة. وهو ما أكدته الدراسة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنميةUNDP بسنة ٢٠٢٠، بأن الاستثمار في رأس المال البشري هو أحد المكونات الأساسية للتنمية، وأحد الحقوق الأساسية للسكان.

## رأس المال البشري - الأردن

بلغ التعداد السكاني بالأردن مع نهاية عام ٢٠٢٢ حوالي ١١ مليون و٣٠٠ ألف نسمة، ويشكل الشباب (أقل من ٣٠عام) ما نسبته ٦٣% منهم. تشكل موارد رأس المال البشري في الأردن عنصرًا أساسيًا لضمان الإمكانيات الاقتصادية والجيوسياسية المستقبلية للمملكة. وقد نصّت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦ - ٢٠٢٥، على الاعتماد شبه الكامل على المواهب والريادة لدى الشعب الأردني لتحقيق الازدهار والاستقرار والرفاهية، في ظل افتقار الأردن للموارد المعدنية والطبيعية. وتعمل هذه الاستراتيجية العشرية على تعزيز تنمية الموارد البشرية وبناء قدرات الأجيال الحالية والمستقبلية وتجهيزها بأفضل الأدوات الفكرية والتقنية، لتشجيعها بالتالي على التميز والإبداع، وضمان المشاركة الإيجابية للأفراد على جميع الصعد. حيث أنَّ الاستثمار في رأس المال البشري محرك مهم لنمو الاقتصادات الحديثة وازدهارها، والذي يدعم بدوره الصناعات التكنولوجية الرئيسية، ويتيح المجال للاكتشافات العلمية والابتكارات. حيث أكدت دراسات مثل (Pelinescua,٢٠١٤)أن رأس المال البشري أحد أهم العوامل المرتبطة بالنمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي. أيضاً، يؤدي الاستثمار بالتعليم والتعليم العالي إلى تعزيز المهارات المطلوبة في سوق العمل، ولا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).

لكن، احتل الأردن مرتبة متأخرة نسبياً مؤشرات التنمية البشرية في السنوات الماضية. حيث جاء بالمرتبة ١٠٢ من بين ١٩١ دولة، والتاسع عربياً في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٢١ والصادر عن UNDP. كما انخفضت، بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠ ، قيمة مؤشر رأس المال البشري في الأردن من ٠,٥٦ إلى ٠,٥٥، حسب مؤشرات البنك الدولي لسنة ٢٠٢٠. ما يعني أنه ستكون إنتاجية الطفل المولود في الأردن اليوم ٥٥% عندما يكبر، مقارنة بما انتاجه، في حالة حصولهم على رعاية صحية وتعليمية متكاملة عالية الجودة، حسب تقرير المجلس الأعلى للسكان، ٢٠٢١. وهذه النسبة أقل قليلاً من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يشير انخفاض ترتيب الأردن إلى وجود تحديات وفرص ضائعة لم يتم استثمارها بالشكل الصحيح، حيث يلعب المشهد السياسي والمدني في الأردن دورًا محوريًا في مسار التنمية، وفي الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى تعزيز مؤسساتها الديمقراطية والحكم الرشيد، من الضروري فهم العوامل التي تؤثر على المشاركة السياسية والمدنية لشبابها، فالاستثمار في رأس المال البشري وتنمية رأس المال الاجتماعي بين الشباب الأردني أمر محوري لتعزيز مشاركتهم السياسية والمدنية.ويتطلّب النهوض برأس المال البشري والاجتماعي إعادة النظر الشامل في نظام التعليم، مع التركيز على التوافق مع متطلبات سوق

العمل. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري العمل على خلق بيئة تشجيعية للتعلم المستمر وطوال الحياة. كذلك، تصحيح التفاوتات بين الجنسين داخل منظومة التعليم وسوق العمل.

## التعليم في الأردن

نص الدستور الأردني على أن "التعليم الأساسي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في المدارس الحكومية". تخصص الحكومة مبالغ كبيرة سنوياً لديمومة وتطوير قطاع التعليم بالأردن، حيث يبلغ الانفاق الحكومي في الأردن على قطاع التعليم حوالي ١٠% من اجمالي الموازنة العامة السنوية، وبحوالي ٣% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدت الاستراتيجيات الوطنية على مدار العقود الماضية بتعزيز فرص التعليم بين السكّان، حيث أحرزت تقدمًا كبيرًا من خلال تحقيق شبه الشمولية في معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية (٩٧% من الأطفال بالمدارس)، وتكافؤ الجنسين في المدارس، ممّا أدى إلى انخفاض الأمّية بشكل كبير. فحسب أرقام دائرة الإحصاءات العامة لسنة ٢٠٢١ فإن نسبة الأمية للأردنيين، لمن هم فوق ال ١٥ عام، بلغت ٥,١% (٧,٤% إناث و٢,٥% ذكور)، مقارنة مع ٨٨% سنة ١٩٥١. بينما بلغت هذه النسبة في الوطن العربي ٢٦,٤% (٥٨% منهم من الإناث)، حسب تقرير مرصد الألكسو لسنة ٢٠٢٣. وترتفع نسب الأمية في بعض المحافظات ذات المجتمعات الريفية أكثر من الحضرية. حيث بلغت النسبة في الريف ٧,٨% (١١,٥% للإناث و ٤,٢% للذكور) بنسبة أعلى من الحضر والبالغة ٤,٧% (٧% للإناث و ٢,٥% للذكور ). كما ترتفع نسبة الأمية بين اللاجئين، وخاصة السوريين بشكل كبير، حسب تقرير خطة الاستجابة الأردنية، والذي أظهر أن ١٣٦ ألف فقط من أصل ٢٣٣ ألف طفل في سن الدراسة من الأطفال اللاجئين السوريين ملتحقون بالتعليم الرسمي في ٢٠١٩/٢٠٢٠ في الأردن. كما أظهرت الدراسة المسحية لمنظمة FAO ٢٠١٨ أن ٢٦% من اللاجئين السوريين لم يكملوا المرحلة الابتدائية.

لكن، على الرغم من ارتفاع نسب التعليم في الأردن، واتساع نطاق فرص الحصول عليه، فقد أكدت العديد من التقارير، مثل USAID ٢٠٢٠، إلى ضعف البنية التحتية، وضعف مخرجات التعليم، وقلة فرص التدريب للمعلمين في الأردن. فقد أشار التقرير مثلاً إلى الضعف الحاد بمستوى القراءة لدى الطلبة، حيث أنَّ هناك ما لا يزيد عن الثلث فقط من الذين يصلون إلى الصف الثالث الابتدائي، ممّن يستطيعون قراءة نصوص تتلاءم مع مستواهم الدراسي. كما أوضح تقرير UNICEF بسنة ٢٠٢٠ على وجود عدد كبير من الأطفال المتسربين من المدارس في الأردن، بلغ حوالي ٤٠ ألف من الأردنيين، خاص بالصفوف المتوسطة والعليا، بالإضافة لأكثر من ٧٢ ألف من الجنسيات الأخرى بالأردن. في هذا الإطار، تؤكد العديد من الدراسات، مثل البنك الدولي ٢٠٠٧، إلى أهمية التركيز على جودة التعليم، بقدر أكبر من اتساع نطاقه، لأن جودة التعليم تشكّل عامل أكبر في تحديد الدخل المحتمل للفرد، ما ينعكس على النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل.

## سوق العمل

يلعب سوق العمل دورًا محوريًا في تحويل إمكانات رأس المال البشري إلى إنتاجية اقتصادية وتقدم مجتمعي. وعلى الرغم من التحسينات في قطاع التعليم، يواجه الأردن فجوة مستمرة بين مهارات القوى العاملة واحتياجات سوق العمل. في الأردن ، يبدأ مئة ألف شاب في البحث عن عمل كل عام، حسب يونيسف. فعلياً، تشكِّل البطالة هاجساً كبيراً لدى الشباب في الأردن، فمعظم التقارير والمسوحات ذات الصلة، كتقارير البارومتر العربي السنوية، وضعت تحدّيات الظروف الاقتصادية والبطالة على رأس الهرم بالنسبة للشباب في الأردن. وفي ظل هذه الظروف المعيشية الصعبة وارتفاع نسب الفقر بين السكان، فإن قلّة فرص العمل وتطورها المهني المرتبط بالعمل السياسي والمدني، باتت تسبّب عزوفاً كبيراً من الشباب للمشاركة المرتبطة بها.

في نفس الإطار، من أهم التحديات التي تواجه الحكومات الأردنية بالسنوات الماضية هو تفضيل غالبية الشباب الأردني العمل بالقطاع العام، نظراً لما توفره من أمان وظيفي وقصر ساعات العمل )يونيسف، ٢٠٢١). لكن في ظل ارتفاع المديونية والعجز الاقتصادي، وتضخم القطاع العام، تسعى الحكومة بالمقابل لتخفيض عدد العاملين بالقطاع العام، مما يسبب بقلة فرص العمل، وبارتفاع نسب البطالة بالتالي. يعاني الشباب بشكل خاص من هذه الأعباء، حيث يشير تقرير دائرة الإحصاءات العامة لشهر أيار/ ٢٠٢٣، أن نسبة البطالة بين الفئة العمرية (١٥-٢٤) تصل إلى ٤٦,١%، وقد وصلت هذه النسبة بفترات سابقة إلى ٥٠% للفئة العمرية نفسها في الأردن. ويشير الرسم البياني رقم (١) إلى ارتفاع معدل البطالة بالأردن مقارنة بدول المنطقة، بمقارنة نسبة الشباب المتعطل عن العمل وليس على مقاعد الدراسة بينها.

كما أدى انخفاض معدل وصول النساء والشباب إلى فرص العمل إلى استبعادهم من فرص العمل اللائق، وجعلهم عرضة للعمل لساعات أطول والعمل في ظروف غير آمنة، مما يضع ضغوطًا كبيرة على المرأة، خاصة في ظل ضعف مشاركتها السياسية والاقتصادية، رغم تمتعها بمستوى عالٍ من التعليم. فالوضع بالنسبة للنساء أكثر صعوبة، حيث إنَّ معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة في الأردن من أدنى المعدلات بالعالم، وبنسبة ١٤% - ١٥%، مقارنةً بنسبة ٥٤% للذكور. وقد احتل الأردن المركز ١٥٣ عالمياً في مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي لسنة ٢٠٢١ بما يخص سوق العمل والتوظيف.

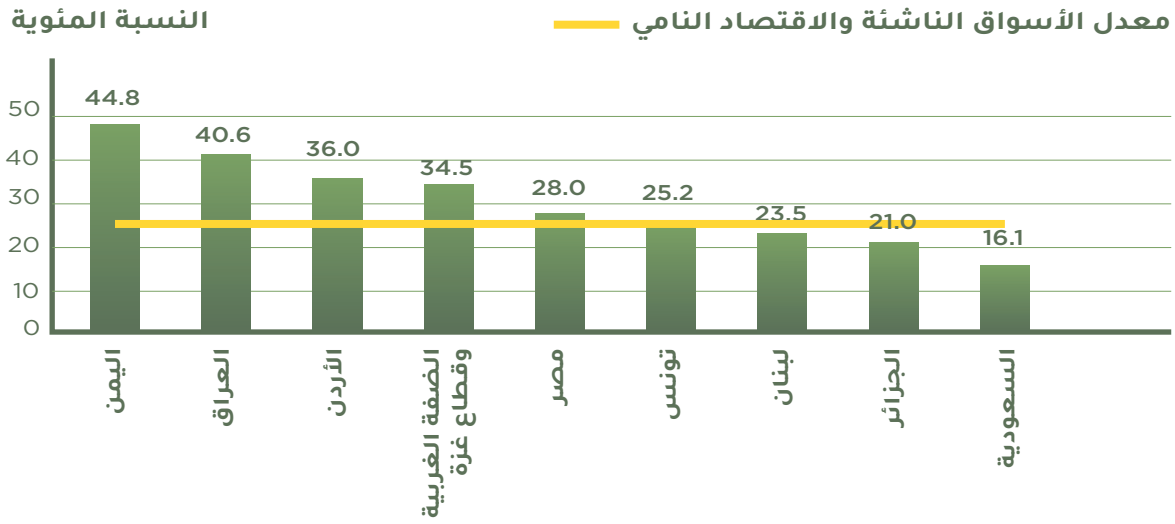


**رسم بياني رقم (١) - المصدر منظمة العمل الدولية، البنك الدولي.**

## سوق العمل غير الرسمي

ينشط سوق العمل غير الرسمي بشكل كبير بالأردن. حيث تقدر منظمة العمل الدولية (ILO) أن حوالي ١,٢ مليون فرد يكسبون رزقهم من خلال عملهم بالاقتصاد غير الرسمي، معظمهم من الذكور. حيث تبلغ نسبة العمالة غير الرسمية إلى إجمالي العمالة في الأردن ٤٦,١% و٥١,٦%، حسب تقريرْي منتدى الاستراتيجيات الأردني بشهر أيار ٢٠٢٣، ومنظمة العمل الدولية على التوالي. أدى التدفق الهائل للاجئين للأردن ولبنان، حسب البنك الدولي، إلى توسّع القطاع غير الرسمي، حيث تميل الوظائف إلى أن تكون مضنية وتتطلب مهارات منخفضة. بينما تشير الأرقام أن معدل العمالة غير الرسمية بمنطقة الشرق الأوسط، بدون دول الخليج العربي، كان حوالي ٣٤% خلال السنوات ٢٠١٠ - ٢٠١٨. وعند مقارنة نسبة هذه العمالة مع دول الخليج العربي، نجد فارق كبير بينها وبين الأردن، حيث يعمل ما معدّله ٣,٥% فقط من إجمالي العمالة في دول الخليج. لكن، تشير التقديرات إلى انخفاض معدل النمو السنوي في العمالة غير الرسمية في الأردن من ١٥,٧% في عام ٢٠١٩ إلى ٥,٢% في عام ٢٠٢٠ وإلى سالب ٥% في عام ٢٠٢١.

يسهم هذا القطاع في دفع عجلة الاقتصاد ، من خلال خلق فرص عمل، وتوفير دخلاً مستقرًا لموظفيه وأسرهم ، وبالتالي يشكل صمام أمان للفقراء في المجتمع. لكن بالمقابل، يؤكد تقرير للبنك الدولي بسنة ٢٠٢٢، أن الاقتصاد غير الرسمي بمنطقة الشرق الأوسط يترافق مع ضعف رأس المال البشري، وانخفاض إنتاجية العمل والأجور ، وقلة فرص حصول تنمية شاملة ومستدامة.

## هجرة الكفاءات

أشارت إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية إلى أن الوطن العربي يسهم بحوالي ٣١% من هجرة الكفاءات بالعالم، وأن ٥٠% من الأطباء و٢٣% من المهندسين و١٥% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يتجهون إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا سعياً لفرص عملية وعلمية أفضل. أشارت الدراسات كذلك، أن ٥٤% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، مما أدى إلى تكبد الأقطار العربية خسائر جسيمة جراء هجرة العقول بلغت أكثر من ٣٠٠ مليار دولار حتى سنة ٢٠١٨.[1] وأكدت دراسات مثل )فارس العمارات ٢٠١٩( أن هجرة الكفاءات الأردنية تسبب بالضرورة "بانخفاض مُستويات التعليم وضعف مُخرجاته، وأن هجرة الكفاءات العلمية بكافة تخصصاتها تجعل الترابط بين القُدرة على التطورات التعليمية ضعيفة جدا". وقد بدأت هجرة الكفاءات الأردنية منذ الستينات نحو دول الخليج النفطية، وقد شكّلت هذه الهجرات رافداً اقتصادياً قوياً للأردن من خلال حوالات العاملين خلال العقود الماضية. لكن بالمقابل، سببّت هذه الهجرات نزيفاً واستنزافاً مستمراً للكفاءات الأردنية، فان سوق العمل والاقتصاد الأردني يخسر هذه الكفاءات، ما يسبب بتدني الإنتاجية والاستمرارية في سوق العمل الأردني. يقدر عدد الأردنيين بالخارج بحوالي ٨٠٠ ألف شخص، ما نسبته ١١,٤% من اجمالي عدد المواطنين، غالبيتهم (٧٥%) عمالة مؤهلة اكاديمياً وماهرة ومتخصصة.

## الابتكار

سعى الأردن إلى تعزيز نظام ديناميكي للشركات الناشئة وتطوير مراكز للابتكار للاستفادة من قاعدة العمالة الموهوبة. لكن، يحتاج الأردن إلى تحسين البيئة العامة لجذب والاحتفاظ برأس المال البشري الوطني والاقليمي. حيث يساعد الاحتفاظ بالمواهب الوطنية بجعل الأردن أكثر قدرة على المنافسة الاقتصادية، ويزيد من تأثيره بتحسين الابتكار والمواهب في المنطقة. وتظهِر الاتجاهات العالمية لأسواق العمل تحوّل كبير مرتبط بالتطور التكنولوجي. حيث بات الاقتصاد الرقمي أحد الركائز المهمة بالعالم اليوم، وتعتمد التكنولوجيا الحديثة جميع تغييراتها المتسارعة بشكل كامل على الابتكارات الناشئة من العقل البشري. ولمواكبة هذه التطورات، على الدولة الأردنية الدفع نحو تغيير منهجيات التعليم العالي، ليركز بشكل أكبر على إعداد الطلبة لعالم متغير وديناميكي، يتمكن بالتالي من معرفة أعمق بمتطلبات سوق العمل.

أشارت دراسات مثل Alawamleh Et Al, ٢٠١٩ إلى أن الثقافة الأردنية ذات صلة كبيرة بالأعمدة الأربعة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، أعمدة رئيسية مطلوبة لدعم التنمية الاقتصادية وتحقيق ميزة تنافسية وهي الإعداد والفرصة ومستوى القوة وريادة الأعمال (HOPE)، مما يمكن أن يشجع على تنمية رأس المال البشري المبتكر وضمان التنمية الاقتصادية. حيث تقدم الأردن عدة مشاريع ومبادرات لدعم الابتكار من خلال مبادرات دعم

[1] ياسر خضير البياتي "تهجير العلم وتوطين الجهل"، مقال منشور في جريدة الزمان العراقية بتاريخ: ٢٠١٩.

الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة. ويُظهر النظام البيئي المتنامي للتكنولوجيا، مثل مبادرات مجمع الملك حسين للأعمال، بيئة ملائمة للتعاون بين الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحث والأعمال التجارية. لكن، من الملحوظ أن الأردن يحتل مكانة متدنية إلى حد ما بمؤشر الابتكار العالمي، حيث كان ترتيبه ٧٨ من أصل ١٣٢ دولة لسنة ٢٠٢٢، والثاني عشر في منطقة الشرق الأوسط، ما يشير إلى استمرار ضعف البيئة الحاضنة للابتكار، ويؤثر سلباً بالتالي على رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية.

## الصحة

يظهر تقرير مؤشر رأس المال البشري لسنة ٢٠١٨ أن السكان في البلدان النامية ينفقون نصف تريليون دولار سنويا أكثر من ٨٠ دولار للشخص الواحد من أموالهم الخاصة للحصول على الخدمات الصحية، وتلحق هذه المصروفات أشد الضرر بالفقراء. وتسببت جائحة كورونا في اضطرابات كبيرة في الخدمات الصحية الأساسية بما في ذلك التطعيمات الروتينية والرعاية الصحية للأطفال خاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة.

يواجه القطاع الصحي العام في الأردن زيادة مستمرة في الطلب على الخدمات الصحية نتيجة للأزمات الإنسانية والزيادة السكانية. وينفق الأردن حوالي ٨ % إلى ٩ % من الناتج المحلي الإجمالي على القطاع الصحي سنويًا. ويعد هذا المعدل أعلى بكثير من متوسط ما تنفقه كثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٥,٦%). حيث يحقق الأردن أداءً جيدًا في المؤشرات الصحية العامة مثل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومعدلات الوفيات، والتغطية الصحية الشاملة، ومؤشر الأمن الصحي العالمي، والرعاية الصحية. لكن، لا زال مستوى الخدمات الأردن ضعيفاً بالاستجابة لمتطلبات الرعاية الصحية للأمراض غير السارية، كالسكري والقلب وعدد الأسرّة المتاحة لكل مواطن. أشار تقرير OECD ٢٠١٨ أيضاً لما تواجهه الشابات والشباب في المناطق الريفية والشباب ذوو الإعاقة من تحديات إضافية في حصولهم على الخدمات الصحية.

تؤكد الأرقام الرسمية أن حوالي ٧٢% من الأردنيين بجميع الأعمار حاصلون على تأمين صحي بأنواعه (تأمين عسكري ومدني وجامعي وخاص). حيث يقدم نظام التأمين الصحي المدني وحده ومن خلال وزارة الصحة الأردنية خدمات الرعاية الصحية لحوالي ٣,٥ مليون شخص. كما يتم تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى ١,٧ مليون شخص في الاجهزة والقوات المسلحة، بالإضافة إلى قدامى المحاربين العسكريين وعائلاتهم.

بالمقابل، ترتبط المخاطر الصحية بين الشباب في الأردن بالسلوكيات شديد الخطورة ، مثل انتشار التدخين والتغذية غير الصحية حيث ارتفع معدل التدخين بين المراهقين (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٥ عامًا) إلى ٢٤% في عام ٢٠١٤ (٣٤% بين الشباب و١٤% بين الشابات). كما بينت منظمة التعاون والاقتصاد الدولي أن ٨,١٢% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٨ عامًا يعانون من السمنة.. ووفقًا لدراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية (WHO) في محافظة إربد ، كانت السمنة بين المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٦ عامًا أعلى بشكل ملحوظ بين الطالبات والطلاب الذين يعيشون في المناطق الحضرية.

# التوصيات

## العمل

- خلق فرص استثمارية للقطاع الخاص لتوفير فرص عمل للشباب.
- العمل على تغيير الثقافة المجتمعية بخصوص الرغبة الكبيرة للشباب بالعمل بالقطاع العام.
- تشجيع مساهمة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في تشكيل فرص عمل للشباب.

## التعليم الأكاديمي والتقني والمهني

- تحديث برامج التعليم والتدريب المهني في جميع القطاعات الفرعية، وتوفير المهارات التطبيقية في جميع القطاعات.
- استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في المراحل التعليمية المختلفة.

## الصحة

- رفع نسبة التغطية الصحية الشاملة لتغطي المواطنين وباقي السكان بشكل أفضل.
- زيادة عدد الأسرّة وأطباء الاختصاص بالقطاع الصحي العام بجميع المحافظات.
- تطوير المستشفيات الحكومية ورفدها بالكفاءات اللازمة
- تقليل كلف العلاج بالقطاع الخاص.
- عقد شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة للقيام بحملات توعوية حول الأمراض والمشاكل الصحية بمختلف أنواعها ومسبباتها وكيفية الوقاية منها.

## الابتكار

- توفير بيئة وطنية شاملة لزيادة الابتكار والابداع.
- تقديم الدعم المادي للمشاريع الرقمية وفتح أسواق جديدة لها.

## المراجع


“Department of Statistics Jordan - Home.” chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population/Population_Estimares/PopulationEstimates.pdf, January 2023. https://dosweb.dos.gov.jo/.

Hanushek, Eric A., and Ludger Wößmann. “Education Quality and Economic Growth.” The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2007. https://doi.org/10.1596/978-0-8213-7058-2.

“Investment in Human Capital: Towards a Modern System of Education, Health and Adequate Housing.” Report 2021/2022 - United Nations Development Programme. Accessed August 28, 2023. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-09/hdr2021-22pdf_1_1.pdf.

Nuqul, Salim. Rep. JORDAN COUNTRY REPORT ON OUT-OF-SCHOOL CHILDREN. Amman, Not Specified: UNICEF, 2020.

Pelinescu, Elena. “The Impact of Human Capital on Economic Growth.” Procedia Economics and Finance 22 (2015): 184–90. https://doi.org/10.1016/s2212-5671(15)00258-0.

Rep. Jordan’s Informal Economy: A Potential Opportunity for Higher Productivity and Economic Growth. Amman, Not Specified: The Jordan Strategy Forum (JSF), 2023.

Vorisek, Dana, Gene Kindberg-Hanlon, and and ET AL. “Informality in Emerging Market and Developing Economies: Regional Dimensions .” The Long Shadow of Informality - Informality in Emerging Market and Developing Economies: Regional Dimensions , 2022. .org/en/doc/37511318c092e6fd4ca3c60f0af0bea3-0350012021/related/Informal-economy-Chapter-5.pdf.

”الاتجاهات الديموغرافية والآفاق المستقبلية في الأردن.“ المجلس الأعلى للسكان , ٢٠٢١. //www.hpc.org.jo/sites/default/files/%20الاتجاهات%20الديموغرافية%20والأفاق%20المستقبلية%20في%20الأردن%202021-12-2026%.pdf.

”الشباب - الانتقال الناجح لكل طفل لمرحلة البلوغ.“ UNICEF الأردن. Accessed August 30, 2023. https://www.unicef.org/jordan/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8.

النشرة الاحصائية لمرصد الألكسو "بن يوسف." الأمية في الدول العربية - الوضع الحالي والتقديرات المستقبلية في حدود سنة ٢٠٣٠.

1, no. 9 (March 2023).

"تقديم تعليم عالي الجودة." USAID. Accessed July 2023.
https://www.usaid.gov/ar/jordan/education.

مؤتمر الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والتهجير "محمد." هجرة العقول الأردنية: الفرص والتحديات.

November 15, 2019.

"مشروع رأس المال البشري: الأسئلة الشائعة."

World Bank, March 30, 2023
https://www.albankaldawli.org/ar/publication/human-capital/brief/the-human-capital-p.roject-frequently-asked-questions#2